

Distr.: General
10 February 2004

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٤٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/58/L.45 و Add.1)]

١٢٠/٥٨ - تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة الخاصة لإنعاش جزر القمر
وتنميتها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠/٥١ و١٣/١٣ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١/٥٣ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة الخاصة إلى جزر القمر،

وإذ تلاحظ أن جزر القمر مرت منذ عام ١٩٩٥ ببضعة أحداث جسام، من بينها نزاع انفصالي، فأحدثت حالة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي وتسببت في اضطرابات اقتصادية واجتماعية،

وإذ تضع في اعتبارها أن الموقع غير المؤاتي لجزر القمر بوصفها دولة جزرية تدرج ضمن أقل البلدان نمواً، وتدني الناتج المحلي الإجمالي للبلد بسبب انهيار أسعار منتجاتها الموجهة للتصدير، وفقر تربتها، وندرة ثرواتها الطبيعية، وصغر حجم سوقها المحلية، لها آثار اقتصادية ضارة وتزيد السكان فقراً،

ولما كانت على علم بالجهود التي تبذلها حكومة جزر القمر من أجل مساعدة أكثر قطاعات السكان تضرراً وحرماناً، وإعادة تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية اللازمة لإدارة شؤون الدولة لهذه الغاية، وكمسألة عاجلة للغاية،

١ - ترحب بتوقيع اتفاق فومبوني المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠١، وهو ما فتح آفاقاً أمام إيجاد حل سلمي للأزمة الانفصالية؛

- ٢ - **تعيد تأكيد دعمها** لما تبذله جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية وبلدان أخرى في المنطقة من جهود للوساطة سعياً إلى حل الأزمة في جزر القمر؛
- ٣ - **ترحب** بالتوصيات الواردة في البيان الذي وقعه أصدقاء جزر القمر يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في باريس وإعلان لجنة المحيط الهندي الصادر في موروني يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛
- ٤ - **تحث** حكومة جزر القمر وحكومات الجزر المتمتعة بالاستقلال الذاتي على مواصلة الجهود المبذولة حالياً من أجل التعجيل بتنظيم انتخابات تشريعية وإقامة ما تبقى من المؤسسات الوطنية كما نص عليها الدستور؛
- ٥ - **تعيد التأكيد** على أن المسؤولية الأساسية عن رفاه الشعب وتنمية الاقتصاد تقع لا محالة على عاتق حكومة جزر القمر وحكومات الجزر المتمتعة بالاستقلال الذاتي؛
- ٦ - **تعرب عن تقديرها** لجميع الدول ولجميع المنظمات الدولية المعنية، بما فيها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على ما تقدمه من مساعدة لإغاثة جزر القمر؛
- ٧ - **تؤكد** أن الموارد المالية المتاحة ما زالت مع ذلك غير كافية لتلبية أمس الاحتياجات الأساسية في سبيل ضمان انتعاش البلد من النواحي الإنسانية والاقتصادية والسياسية؛
- ٨ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، في حال حصول اتفاق بين حكومة جزر القمر وسلطات الجزر المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وريثما يوضع اتفاق فومبوني في صيغته النهائية بحلول أوائل عام ٢٠٠٤، أن توجه مساعدتها المالية والتقنية لإعانة شرائح السكان الأكثر تضرراً خلال الفترة الانتقالية وبعدها، وتحقيق الإعمار والتنمية المستدامة وتمكين البلد من تحديد التزامه مع المؤسسات المالية الدولية؛
- ٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبذل الجهود من أجل تعبئة الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من المنظمات المعنية، في سبيل تزويد جزر القمر بالمساعدة المالية والاقتصادية والتقنية الضرورية، ولا سيما عن طريق إعفائها من الديون، وذلك بغية تمكينها من تنفيذ اتفاق فومبوني تنفيذاً تاماً، وخاصة تنظيم الانتخابات التشريعية؛
- ١٠ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية، فضلاً عن المنظمات الدولية العاملة فعلاً في جزر القمر،

بجمع المعلومات ذات الصلة وتقييم احتياجات البلد والمساعدة المحتملة من جانب المجتمع الدولي؛

١١ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣